الفصل الأول

التعريف بعلم الاقتصاد وتطوره

تعريف علم الاقتصاد

إن كلمة اقتصاد في اللغة العربية يدور معناها على التوسط والاعتدال. يقول الله سبحانه وتعالى ﴿ **ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير** ﴾ (فاطر،٣٢) . فالمقتصد هو المتوسط في عبادته الذي يؤدي الواجبات ويترك المحرمات لكنه قد يفعل بعض المكروهات ويترك بعض المستحبات .كذلك جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : ((**سددوا وقاربوا ، واغدوا وروحوا ، وشيء من الدلجة ، والقصد القصد تبلغوا**)) (رواه البخاري) . فقوله صلى الله عليه وسلم : القصد القصد تبلغوا . أي الزموا الطريق الوسط المعتدل . كذلك فقد **وصف جابر بن سَمُرَة رضي الله عنه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وخطبته في الجمعة فقال: كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً** . (رواه مسلم) ، أي إنما بين التطويل والتخفيف. كذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : ((**ما عال من اقتصد**)) . (رواه أحمد وضعفه أهل العلم) . أي ما افتقر من توسط في إنفاقه .

أما من حيث الاصطلاح العلمي فإن علم الاقتصاد علم له موضوعاته ومسائله ، واللفظ هو ترجمة لكلمة (ECONOMICS) التي تعني في أصلها اللاتيني إدارة أو تدبير المترل ، ثم أطلقت على العلم المعروف وترجمت عربياً بلفظ اقتصاد .

إن علم الاقتصاد مع كونه علماً معروفاً يشمل قضايا ومواضيع ذات طبيعة معينه إلا أنه – مثل كثير من العلوم – يصعب وضع تعريف مختصر له يشمل كل موضوعاته ويميزه عن بقية فروع المعرفة الأخرى . وكما يذكر ساموبلسون (Samuelson) فإن علم الاقتصاد يشمل موضوعات كثيرة جداً ، ومتطورة على نحو سريع ، ولذلك فإنه من الصعب أن يوصف وصفاً دقيقاً في سطور محدودة .

إن هناك العديد من تعريفات علم الاقتصاد المتباينة ، بل على حد تعبير بيرو (Gaeton Pirou) فإن تعريفات علم الاقتصاد هي بعدد الاقتصاديين . إنه من الصعب ، كما سبق ، الوصول إلى تعريف مُرضٍ لعلم الاقتصاد ، بل يمكن القول إن علم الاقتصاد يشمل كل ما ذكر في التعريفات الموضوعة له وأكثر . وفيما يلي نماذج لبعض تلك التعريفات التي وضعت لهذا العلم .

Scanned with CamScanner

وتطوره.

نشأة وتطور علم الاقتصاد

يجب التفرقة بين علم الاقتصاد باعتباره علماً مستقلاً من جهة والأفكار والموضوعات الاقتصادية من جهة أخرى ، فبالرغم من أن علم الاقتصاد علم حديث النشأة نسبياً إلا أن القضايا والمسائل التي تدخل اليوم تحت إطار هذا العلم ، ومحاولة دراستها وبحثها ، والأفكار المتصلة بها هي سابقة إلى حد بعيد وجود هذا العلم. إن الإنسان منذ نشأته ووجوده على الأرض واجه المشكلات الاقتصادية من حيث تدبير أمور حياته ومتطلبات بقائه من طعام وشراب وكساء وسكن وما إلى ذلك، وقد حاول فهم تلك المشكلات وتفسيرها والتغلب عليها .

إن من أقدم الحضارات التي وصلنا شيءٌ من أفكارها الاقتصادية هي الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية ، ففي الحضارة اليونانية نجد أن الفلاسفة

والحكماء تعرضوا لبعض الموضوعات الاقتصادية وناقشوها ومن أبرز أولئك الفلاسفة أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق. م.) وأرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق. م.) ، فأفلاطون ناقش في كتاب الجمهورية مسألة تقسيم العمل والملكية والنقود ، كما أن تلميذه أرسطو بحث مسألة الملكية والقيمة والاحتكار والنقود والربا والفائدة وهي موضوعات من صميم علم الاقتصاد في عصرنا الحاضر . أما الحضارة الرومانية فقد كانت أقل حظاً من الحضارة اليونانية في هذا الشأن إلا أنه مع ذلك كانت هناك جهود في مناقشة بعض الأفكار الاقتصادية حول بعض المسائل مثل الفائدة والنقود وبعض الأنشطة الاقتصادية المهمة كالزراعة ، كما برز الرومان في التفكير القانوني ، وقد كان لبعض تلك الأفكار القانونية أثر في الفكر الاقتصادي ، ففكرة القانون الطبيعي التي وجدت عند الرومان أثرت في الفكر الاقتصادي لاحقاً خاصةً عند مدرسة الطبيعيين الذين رأوا أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لادخل لإرادة الإنسان فيها شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية والبيولوجية.

وفي العصور الوسطى في أوربا التي استمرت من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الميلادي ظهر النظام الإقطاعي وكانت الزراعة هي النشاط الرئيسي للنظام ، وكان للكنيسة دور وهيمنة على الفكر والتعليم ، ولم يكن لدى مفكري هذه الفترة تحليل اقتصادي لكن كانت هناك بعض الأفكار الاقتصادية ، وكان من أبرز مفكري هذه الفترة سان توماس الإكويني (١٢٢٦-١٢٧٤م) الذي ناقش بعض القضايا مثل العدل في التوزيع والعدل في المبادلات ، كما تعرض لبعض القضايا مثل الملكية وسعر الفائدة . ومما يلاحظ على أفكار وكتابات تلك العصور القديمة والوسطى هو اختلاط تلك الآراء والأفكار

Scanned with CamScanner

مفهوم الاقتصاد الإسلامي

إن هناك اختلافاً وتبايناً بين الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي حول طبيعته ، فهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية حتى إن العديد من الكتابات اتبعت المنهج الفقهي في دراسة الاقتصاد الإسلامي فكانت عرضاً لجانب الحلال والحرام في المعاملات المالية ، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علماً متميزاً عن علم الفقه ، أي إنه لا يبحث في الأحكام الفقهية بقدر ما يبحث في آثار تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين، الفقه والأحكام الشرعية في المسائل المالية من جهة ، والقوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى.

ومن هنا فإن الاختلاف بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في مجمله ليس مجرد اختلاف في التعبير عن الاقتصاد الإسلامي بتعريف معين بل هو اختلاف بينهم حول ماهية وطبيعة الاقتصاد الإسلامي . وفيما يلي بعض التعريفات التي ذكرت عن الاقتصاد الإسلامي .

١- عرف باقر الصدر الاقتصاد الإسلامي **بأنه الطريقة التي يفضل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية** .

٢- عرف الدكتور محمد العربي الاقتصاد الإسلامي بأنه **مجموعةُ الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القران والسنة، والبناءُ الاقتصادي الذي نقيمة على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وعصر** .

٣- عرف الدكتور محمد عبد المنعم عفر الاقتصاد الإسلامي بأنه **علم دراسة كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي وجماعاته المعيشية والدينية على مر الزمن** .

٤- عرف الدكتور شوقي دنيا الاقتصاد الإسلامي بأنه **العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي** .

٥- عرف الأستاذ يوسف كمال الاقتصاد الإسلامي بأنه **فقه معاملات العصر**. بمعنى أن مهمة الاقتصادي المسلم هي الكشف عن حكم الله في الاقتصاد المعاصر .

٦- عرفه الدكتور محمد شابرا بأنه **ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الناس من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية ، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل**

Scanned with CamScanner

وتطوره.

نشأة وتطور علم الاقتصاد

يجب التفرقة بين علم الاقتصاد باعتباره علماً مستقلاً من جهة والأفكار والموضوعات الاقتصادية من جهة أخرى ، فبالرغم من أن علم الاقتصاد علم حديث النشأة نسبياً إلا أن القضايا والمسائل التي تدخل اليوم تحت إطار هذا العلم ، ومحاولة دراستها وبحثها ، والأفكار المتصلة بها هي سابقة إلى حد بعيد وجود هذا العلم. إن الإنسان منذ نشأته ووجوده على الأرض واجه المشكلات الاقتصادية من حيث تدبير أمور حياته ومتطلبات بقائه من طعام وشراب وكساء وسكن وما إلى ذلك، وقد حاول فهم تلك المشكلات وتفسيرها والتغلب عليها .

إن من أقدم الحضارات التي وصلنا شيءٌ من أفكارها الاقتصادية هي الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية ، ففي الحضارة اليونانية نجد أن الفلاسفة

والحكماء تعرضوا لبعض الموضوعات الاقتصادية وناقشوها ومن أبرز أولئك الفلاسفة أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق. م.) وأرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق. م.) ، فأفلاطون ناقش في كتاب الجمهورية مسألة تقسيم العمل والملكية والنقود ، كما أن تلميذه أرسطو بحث مسألة الملكية والقيمة والاحتكار والنقود والربا والفائدة وهي موضوعات من صميم علم الاقتصاد في عصرنا الحاضر . أما الحضارة الرومانية فقد كانت أقل حظاً من الحضارة اليونانية في هذا الشأن إلا أنه مع ذلك كانت هناك جهود في مناقشة بعض الأفكار الاقتصادية حول بعض المسائل مثل الفائدة والنقود وبعض الأنشطة الاقتصادية المهمة كالزراعة ، كما برز الرومان في التفكير القانوني ، وقد كان لبعض تلك الأفكار القانونية أثر في الفكر الاقتصادي ، ففكرة القانون الطبيعي التي وجدت عند الرومان أثرت في الفكر الاقتصادي لاحقاً خاصةً عند مدرسة الطبيعيين الذين رأوا أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لادخل لإرادة الإنسان فيها شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية والبيولوجية.

وفي العصور الوسطى في أوربا التي استمرت من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الميلادي ظهر النظام الإقطاعي وكانت الزراعة هي النشاط الرئيسي للنظام ، وكان للكنيسة دور وهيمنة على الفكر والتعليم ، ولم يكن لدى مفكري هذه الفترة تحليل اقتصادي لكن كانت هناك بعض الأفكار الاقتصادية ، وكان من أبرز مفكري هذه الفترة سان توماس الإكويني (١٢٢٦-١٢٧٤م) الذي ناقش بعض القضايا مثل العدل في التوزيع والعدل في المبادلات ، كما تعرض لبعض القضايا مثل الملكية وسعر الفائدة . ومما يلاحظ على أفكار وكتابات تلك العصور القديمة والوسطى هو اختلاط تلك الآراء والأفكار

Scanned with CamScanner

الفصل الثالث

جوانب الدراسة الاقتصادية

يمكن القول إن علم الاقتصاد يعنى بدراسة الظواهر المالية ، وهذه الظواهر المالية تتمثل في سلوك الأشخاص (فرد ، منشأة ، دولة) وتصرفاتهم المالية ، كما تتمثل في السنن الربانية والقوانين الكونية المتصلة بالجانب المالي . إن الدراسة الاقتصادية في بحثها للظاهرة المالية لاتتناول القضية من زاوية واحدة ، بل هناك عدة أبعاد لهذه الدراسة تجعل منها في الواقع دراسات متعددة . ويمكننا في هذا المجال التمييز بين ثلاثة جوانب للدراسة الاقتصادية هي : النظام الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ، والسياسة الاقتصادية .

١ – النظام الاقتصادي :

يمكن تعريف **النظام الاقتصادي بأنه الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية** . والنظام الاقتصادي بهذا المفهوم يرتكز على **مجموعة من القواعد والقيم التي يراعيها المجتمع في نشاطه الاقتصادي ويلتزم بها** ، والتي تشكل ما يعرف **بالمذهب الاقتصادي** . إن أي مذهب اقتصادي يتصل اتصالا وثيقا بعقيدة المجتمع وفلسفته ونظرته العامة إلى الحياة والكون ودور الإنسان فيه وعلاقته به ، وعليه فلا يمكن فصل أي نظام اقتصادي عن جذوره المذهبية ومعتقداته التي يؤمن بها . وهكذا تختلف الأنظمة الاقتصادية عن بعضها بناء على اختلافاتها المذهبية والعقدية . لقد طرحت تفسيرات عديدة للكون ولطبيعة البشرية

ومعناها ، وقد أدت هذه التفسيرات إلى أنماط مختلفة من الحياة وإلى أنظمة اقتصادية مختلفة يقوم كل منها بشكل صريح أو ضمني على نظرتها العامة إلى الحياة ، وقد طرح كل منها استراتيجية مختلفة لحل المشكلة الاقتصادية . ومن أبرز النظم الوضعية التي سادت هما النظامان الرأسمالي والاشتراكي . فالنظام الرأسمالي قام على أساس فلسفة معينة اتخذ بناء عليها المباديء التي أقام عليها نشاطه الاقتصادي ، ومن أهم تلك المباديء الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة ، ففي ظل النظام الرأسمالي للفرد المستهلك حرية التصرف في دخله ، فله أن يستهلك ما يشاء وأن يدخر ما يشاء ، كما أن له حرية تحديد الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلع والخدمات ، كذلك فإن للفرد حرية العمل والإنتاج فله اختيار النشاط الذي يرغب في العمل فيه كما أن له حرية تحديد نوع المنتَج الذي يرغب في إنتاجه وكمية الإنتاج والطريقة الإنتاجية التي يتم بموجبها الإنتاج . وهكذا فإن النظام الرأسمالي يقوم على أساس الحرية المطلقة إلى حد بعيد ، نعم هناك قيود يحددها القانون والتشريعات الوضعية المختلفة ، لكن مع ذلك يظل مجال الحرية مجالا واسعا جدا بالنسبة لتلك القيود ، كما أن تلك القوانين التي تقيد جانبا من الحرية الاقتصادية هي قوانين وضعية من

Scanned with CamScanner

يعترف بكلا الملكيتين الخاصة والعامة ويجعل لكل منهما حدودها ومجالها وضوابطها.

٢- النظرية الاقتصادية :

تهدف **النظرية الاقتصادية** إلى **دراسة الظواهر الاقتصادية والمالية وتفسيرها وبحث العوامل المتحكمة فيها** . أي إن النظرية الاقتصادية تُعنى باكتشاف القوانين التي تسير وفقها الظواهر الاقتصادية والمالية المختلفة ، فالدراسة في مجال النظرية الاقتصادية تقوم على أساس التسليم بوجود قوانين اقتصادية تحكم الظواهر المالية المختلفة ، وتكون مهمة الباحث الاقتصادي هي اكتشاف تلك القوانين . ومن الأمثلة على النظرية الاقتصادية نظرية الطلب التي توضح أن الطلب على السلعة أو الخدمة يتأثر بالعديد من العوامل ومنها سعر السلعة ، فإذا انخفض سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها تزيد ، والعكس بالعكس ، فإذا زاد سعر السلعة فإن الكمية المطلوبة منها تنخفض ، وهذا بالطبع مع افتراض أن بقية العوامل ثابتة لم تتغير . إن نظرية الطلب تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها ، وأن المتغير المستقل (المؤثر) هو سعر السلعة وأن المتغير التابع (المتأثر) هو الكمية المطلوبة من تلك السلعة . ومما ينبغي التنبه له أن النظرية الاقتصادية تبحث في ظواهر اقتصادية متصلة في غالبها بالسلوك الإنساني الذي يرتبط بالإرادة الإنسانية ، ولذلك فإن القوانين الاقتصادية تختلف إلى حد ما عن القوانين في العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء) ، فالقوانين الاقتصادية تبدو أقل ثباتا ودقة من تلك القوانين الطبيعية التي تحكم الأشياء المادية . ومن جهة أخرى فإن الظواهر الاقتصادية عادة ما تتسم بشيء من التعقيد العملي ، ولذلك فإن الباحث الاقتصادي في تحليله

للظاهرة الاقتصادية يعمد إلى التركيز على عامل واحد من العوامل المؤثرة على الظاهرة ، وذلك لتحديد العلاقة السببية التي تربط ذلك العامل بالظاهرة محل البحث، فالباحث يفترض ثبات جميع العوامل الأخرى وذلك من أجل تبسيط عملية التحليل الاقتصادي ، **وهذا ما يعرف بالتجريد** . على سبيل المثال فإنه في دراسة نظرية الطلب وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة بسعرها نفترض بقاء العوامل الأخرى (الدخل، أسعار السلع الأخرى، الأذواق) على حالها (أي عدم تغيرها).
وفي مجال النظرية الاقتصادية أيضا يجب التفرقة بين **المتغير المستقل والمتغير التابع** ، فالنظرية الاقتصادية تمثل علاقة بين متغيرين يعتبر تغير أحدهما مؤثرا في تغير الآخر ، فالمتغير المؤثر يسمى المتغير المستقل ، أما المتغير المتأثر فيسمى المتغير التابع ، وهكذا فإن تغير المتغير المستقل سبب في تغير المتغير التابع ، ففي نظرية الطلب مثلا يؤدي تغير سعر السلعة إلى تغير الكمية المطلوبة منها ، فسعر السلعة هنا هو متغير مستقل ، أما الكمية المطلوبة من السلعة فهي متغير تابع . وفيما يتعلق بمستوى التحليل الاقتصادي فإن الاقتصاديين يميزون بين نوعين من التحليل هما التحليل الجزئي والتحليل الكلي، **فالاقتصاد الجزئي** Microeconomics يتناول بالدراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية مثل المستهلك أو المنتج أو سوق سلعة

Scanned with CamScanner

أو الدخل القومي ونحو ذلك .

٣- السياسة الاقتصادية :

إن اصطلاح **السياسة الاقتصادية** عادة ما يطلق على **الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية ولتحقيق أهداف معينة** . وهناك العديد من السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة أو إحدى السلطات التابعة لها في المجال الاقتصادي ، فهناك مثلا السياسة المالية التي تتخذ الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة أدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي ، وهناك السياسة النقدية التي تهدف إلى الرقابة على الائتمان والتأثير عليه من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الأساليب والأدوات . على سبيل المثال فإن الدولة قد تعمد إلى اتخاذ سياسة مالية معينة من أجل مكافحة التضخم ، الذي يتمثل في ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وذلك من خلال زيادة الضرائب من أجل خفض الدخول الممكن التصرف فيها وبالتالي خفض الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، كذلك قد تقدم الدولة إعانات لبعض القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فيها أو تشجيع قطاع التصدير وذلك لخفض العجز في ميزان المدفوعات .

هذه هي أهم جوانب الدراسة الاقتصادية ، وهي كلها تتصل بالظواهر الاقتصادية والمالية ولكن من زوايا مختلفة .

Scanned with CamScanner

الفصل الرابع
المشكلة الاقتصادية

من المعلوم أن الاقتصاد هو سلوك بشري يتضمن استخدام الفرد والمجتمع للموارد في سبيل إشباع الحاجات والرغبات على أفضل وجه. إن منشأ الحاجة إلى السلوك الاقتصادي هو وجود ما يعرف في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تتمثل فيما يعرف **بالندرة النسبية** Scarcity ، والتي تعني **ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية**. إن الإنسان عادة ما يحتاج ويرغب في الكثير من السلع والخدمات التي تشبع تلك الحاجات والرغبات ، ولاشك أن إنتاج تلك السلع والخدمات يتطلب استخدام الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك الإنتاج ، ولو نظرنا إلى الحاجات والرغبات في مقابلة الموارد الاقتصادية المتاحة لوجدنا أن الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية . وهكذا فإن الموارد الاقتصادية لاتكفي لإنتاج كل ما يرغب فيه الأفراد والمجتمعات من سلع وخدمات مما يعني أن إشباع كل الحاجات والرغبات الإنسانية غير ممكن عمليا ، ولذا فلا بد من إشباع بعضها وإهمال البعض الآخر ، أي أن المجتمع دائما ما يكون في مواجهة مشكلة الاختيار ، فهناك العديد من الحاجات والرغبات التي يلزم لإشباعها إنتاج سلع وخدمات ، وهذه السلع والخدمات يلزم لإنتاجها استخدام الموارد اللازمة ، لكن لما كانت الموارد الاقتصادية محدودة فإنه لايمكن إنتاج كل السلع والخدمات وبالتالي لايمكن إشباع كل الحاجات والرغبات لذا وجب الاختيار ، فما هي الحاجة التي تشبع وما هي الحاجة التي تهمل ؟ إن المنطق العقلي يقتضي وجود طريقة يتم بموجبها ترتيب

الحاجات والرغبات وفق الأهميات النسبية بحيث يتم تلبية الحاجات الأهم قبل الحاجات الأقل أهمية ، وبذلك يكون المجتمع قد استخدم موارده الاقتصادية أكفأ استخدام حيث أمكنه أن يحقق أكبر منفعة ممكنة من استخدام الموارد. إن عملية الاختيار وفق الأهميات النسبية بحيث يتم تلبية الحاجات الأكثر أهمية (التي تحقق أكبر نفع ممكن) أولا ثم التي تليها في الأهمية وهكذا ، ومن ثم تكون الحاجات التي لم تسعفنا الموارد الاقتصادية المتاحة بإشباعها هي حاجات أقل أهمية (أقل منفعة) من التي تم إشباعها ، إن هذه العملية هي جوهر السلوك الاقتصادي ، وتتلخص في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للفرد والمجتمع. لاشك أنه لو كانت الموارد غير محدودة (أي متاحة ووافرة بدون جهد وتعب) مثل الهواء الجوي لما كانت هناك أي حاجة لعملية الاختيار أو السلوك الاقتصادي ، ولما كانت هناك أي

Scanned with CamScanner

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

لقـــد عرفنا فيما سبق أن المشكلة الاقتصادية كما يقررها علماء الاقتصاد تتمثل فـــيما يعـــرف بالندرة النسبية أي ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة في مقابلة الحاجات والـــرغبات الإنسانية . والسؤال هنا هل فرضية المشكلة الاقتصادية بهذا التقرير يمكن القـــبول بها في الاقتصاد الإسلامي أم لا ؟ في الحقيقة أننا نجد هناك تباينا واضحا في موقف الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حول هذه القضية .

فهـــناك مـــن رفـــض قبول فرضية الندرة النسبية استنادا إلى بعض النصوص القـــرآنية، ورأوا أن في تقريـــرها مخالفة للاعتقاد الصحيح بأن الله سبحانه وتعالى قد تكفل بالرزق وأوجد في الأرض كل ما يحتاجه البشر. فمن النصوص قول الله تعالى : **﴿ الله الـــذي خلـــق الســـماوات والأرض و أنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار، وســـخر لكـــم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل مـــا ســـألتموه وإن تعـــدوا نعمة الله لاتحصوها إن الإنسان لظلوم كفار ﴾** [سورة إبـــراهيم، ٣٢-٣٤] ، وقوله تعالى : **﴿ وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ... ﴾** الآيـــة [سورة لقمان،٢٠] ، وقوله تعالى : **﴿ وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾** [سورة فصلت،١٠]، وقوله تعالى: **﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ... ﴾** الآية [سورة هود،٦] . فهـــذه النصوص القرآنية وغيرها تبين أن الله تعالى قد تكفل بالرزق وقدر في الأرض أقواتها تقديرا يغطي حاجات الإنسان بل يفيض عن حاجاته .

وهـــناك مـــن الباحـــثين من يقرر أن فرضية الندرة النسبية لاتتنافى مع تلك النصـــوص الشرعية ولا تتعارض مع المعتقدات الإسلامية ، بل المشكلة الاقتصادية وصف ملائم يقبله العقل لواقع الحياة الاقتصادية مستدلا بما يلي :

١- أن دلالـــة الآيات التي يستشهد بها من يرفض المشكلة الاقتصادية ليست دلالة قطعية ، كما أن في القرآن الكريم من النصوص ما يشير إلى اتصاف هذا العالم بالندرة في الموارد وأن الموارد ليست متاحة لبني البشر بالطبيعة ، مـــثل قوله تعالى : **﴿ وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما نتزله إلا بقدر معلـــوم ﴾** [سورة الحجر،٢١] ، وقوله تعالى: **﴿ ولو بسط الله الرزق لعـــباده لـــبغوا في الأرض ولكـــن يتزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير ﴾** [سورة الشورى ، ٢٧]

Scanned with CamScanner

لعبادة لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير ﴾ [سورة الشورى ، ٢٧] .

٢- أن هناك من الأوامر الشرعية والآداب الإسلامية ما يعضد قبول فرضية الندرة النسبية ، فالحث على الاقتصاد في الموارد والنهي عن الإسراف والتبذير يدل على إقرار محدودية الموارد إذ لوكانت الموارد غير محدودة لما برزت الحاجة إلى مثل هذا السلوك .

٣- مفهوم البركة في الإسلام يؤكد محدودية الموراد وندرتها النسبية ، فالبركة ليست سنة كونية موجودة بل هي منحة ربانية ونعمة إلهية يمن الله بها على من يشاء من عباده فيجعل القليل كثيرا ، ولو كانت الموارد وافرة كثيرة بشكل يغطي حاجات البشر جميعا لم يكن في البركة معنى المنحة الربانية التي يختص الله بها بعض عباده .

٤- الواقع والحس يؤيدان محدودية الموارد الاقتصادية فعلى مستوى الفرد أو المجتمع في الغالب لايوجد من تتوافر له كل الموارد اللازمة لتلبية جميع ما

يرغب فيه أو يحتاج إليه (حتى مع الالتزام بالمباحات) . فليس هناك أي دليل في تاريخ البشرية المعروف على أن المشكلة الاقتصادية قد اختفت من مجتمع من المجتمعات ، نعم قد تختفي المشكلة الاقتصادية لدى فرد من الأفراد أو لدى جماعة قليلة من الزاهدين ولكنها لم تختف أبدا لدى أغلب الأفراد والمجتمعات .

٥- هناك بعض القواعد والترتيبات الخاصة بالأنظمة الاقتصادية سببها هو محدودية الموارد فنظم الملكية والتوزيع والتكافل الاجتماعي وغيرها إنما أملتها محدودية الموارد فلو كانت الموارد الاقتصادية غير محدودة لما كان هناك أي حاجة لتنظيم ملكية الأفراد والمجتمع وتعيين حدود لكل منها و لم يكن هناك حاجة لتنظيم عملية التوزيع وإعادة التوزيع .

والذي يبدو فيما يتعلق بهذه القضية أن المشكلة الاقتصادية بطبيعتها ، وهي الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في مقابلة الحاجات والرغبات ، وصف صحيح ولا معارضة فيه مع النصوص الشرعية ، ولتوضيح ذلك نقول إنه من جهة الحاجات والرغبات الإنسانية يمكن أن تتسع إلى حد كبير حتى لدى الإنسان المسلم ، فباب المباح في الإسلام واسع ، وإذا كانت حاجات الإنسان الضرورية يمكن حصرها فإن هناك من شبه الضروريات والكماليات الشيء الكثير الذي أباحه الإسلام ، إذ الأصل في الأشياء الإباحة ، فالله سبحانه وتعالى يقول : **﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون ﴾** .[سورة الأعراف ، ٣٢] ، وعليه فإن تعدد الحاجات والرغبات

Scanned with CamScanner